# صور من تهويد التراث الفلسطيني

د.فرج الله أحمد يوسف♦

## - المقدمة

بعد قيام الكيان الصهيوني صارت فلسطين بأوقافها وآثارها، نهبًا بيد المحتلين الصهاينة، وتوقف نظام الأوقاف بأكمله عن العمل بعد تشرد أهل فلسطين وفيهم القضاة، وأئمة المساجد، ومسئولو الأوقاف، ودمرت مساجد وأغلقت أخرى، وتشتت مسئولو المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى المسئول عن أوقاف فلسطين، وتقطعت أوصال الأوقاف؛ إذ دخلت بعض المباني والآثار ضمن حدود الكيان الصهيوني بينما أوقافها ضمن أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة أو العكس ، وانهارت تبعًا لذلك كافة الأنظمة التعليمية والصحية والاجتماعية التي كانت ترتبط بالأوقاف الإسلامية في فلسطين. ولم يحترم الصهاينة التمسك بقرار التقسيم الذي قبلوه والذي كان ينص على : (إن قانون العائلة، والأحوال الشخصية لشتى الأقليات، والمصالح الدينية الأخرى ومنها الأوقاف سيتم احترامها) **(دمبر ١٩٩٢: ٦٣)** وانقطعت الاتصالات والصلات بين الفلسطينيين داخل الأراضي التي احتلها الصهاينة وبين بقية الوطن العربي والعالم الإسلامي، وظل الفلسطينيون يعانون من غياب قيادة تتحدث عنهم أو تمثلهم في الكيان الصهيوني بعد تدمير كل منظماتهم الاجتماعية والتعليمية والدينية. ولقد عبر تقرير صادر عن حكومة الصهاينة عن ذلك بقوله:

(عقب انتهاء حكم الانتداب واندلاع حرب الاستقلال، انهارت المؤسسات الدينية في المجتمع الإسلامي في البلد، وقد فر كبار الموظفين الدينيين كالمفتين والقضاة إلى خارج البلد، وانهار نظام القضاء الديني تمامًا، وفر معظم المسئولين عن الشعائر الدينية. أما النظام التربوي في هذا المجتمع، والخدمات الاجتماعية، والمؤسسات الصحية لم تعد موجودة، ومن الذين تركوا البلد أيضًا أعضاء المجلس الإسلامي الأعلى ولجنة أوقافه ... وأعضاء لجنة الأوقاف الحكومية الذين عينهم المندوب السامي بموجب مرسوم الدفاع عن فلسطين لسنة ١٩٣٧م). **(دمبر ١٩٩٢: ٦٣)**

وبعد قيام الكيان الصهيوني وضعت الأراضي المحتلة تحت الحكم العسكري حتى سنة ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م، وخلال هذه المرحلة رفضت سلطات الكيان الصهيوني الاعتراف بالفلسطينيين بوصفهم أقلية قومية، وتم التعامل معهم بوصفهم أقلية عرقية، وعاشوا في عزلة ثقافية عن الوطن العربي، وفرض على الطلاب العرب منذ الصف

♦ دار القوافل – الرياض – السعودية .

الرابع الابتدائي وحتى نهاية المرحلة الثانوية دراسة اللغة العبرية، والمكونات الفكرية للتراث الصهيوني، وتم تغيير الأسماء العربية للمدن والقرى والشوارع والطرق والمتنزهات إلى أسماء عبرية. **(الرفاعي ٢٠٠٧: ٢٠٤-٢٠٧)**

وعلى الرغم من استيلاء الصهاينة على ثلاثة أرباع فلسطين، فإنهم لم يكونوا يملكون إلا نحو ١٠% من أراضيها، ولم يجد الكيان الصهيوني حلاً لهذه المشكلة إلا بالسيطرة على الأوقاف الإسلامية، فأقر الكنيست الصهيوني في ١٤ مايو (أيار) ١٩٥٠م/شعبان ١٣٦٩هـ قانون أملاك الغائبين، والقانون في ظاهره يهدف حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين الذين تركوا أرضهم، وفي باطنه يهدف مصادرة تلك الأراضي، واستحدث القانون منصب "القيم على أملاك الغائبين" وخوله مسؤولية مصادرة أملاكهم وسلب أراضيهم. وعرف القانون الغائب بأنه : " المواطن العربي أو الفلسطيني الذي ترك مقر إقامته في فلسطين إلى مكان خارج فلسطين قبل سبتمبر (أيلول) ١٩٤٨م (١٣٦٨هـ) أو إلى مكان في فلسطين كانت تحتله في ذلك الوقت قوات تسعى لمنع قيام دولة إسرائيل أو قوات حاربتها قبل قيامها). **(دمبر ١٩٩٢: ٦٧)**

ولكي يتسنى لها الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية عمدت سلطات الكيان الصهيوني إلى اعتبار المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى – الجهة المسئولة عن الأوقاف في فلسطين – غائبًا، وذلك استنادًا إلى أن كبار موظفي المجلس الذين كانت أراضي الأوقاف مسجلة بأسمائهم قد فروا أو طردوا .. وبذلك وضعت الحكومة الصهيونية يدها على كافة الأوقاف الإسلامية في فلسطين ، وكان القسم الأكبر من أراضي الأوقاف وأملاكها يقع في الأراضي التي قام عليها الكيان الصهيوني سنة ١٩٤٨م ، وخاصة في مدن : حيفا، وعكا، ويافا، واللد، والرملة، وكانت معظم أراضي الأوقاف المزروعة تقع في السهل الساحلي بين غزة جنوبًا وحيفا شمالاً، بالإضافة إلى الاستيلاء على أراضي الأوقاف استولت السلطات الصهيونية على ما تصل نسبته إلى ٩٠% من القرى الفلسطينية بعد تدميرها وتشريد أهلها. **(دمبر ١٩٩٢: ٧١)**

وتولت وزارة الشؤون الدينية في الكيان الصهيوني المسؤولية عن الأوقاف والآثار الإسلامية، وعبر بن جوريون عن ذلك بقوله : (عقب الحرب التي فرضتها بعض الدول العربية علينا، غادر أعضاء لجنة الأوقاف المركزية وأعضاء المجلس الإسلامي الأعلى أراضي إسرائيل، من هنا ليس ثمة لجنة للإشراف على الأوقاف ولضمان عدم إهمال أملاك الأوقاف تسلمت وزارة الأديان مهمة العناية بالأماكن المقدسة وتسلم القيم على الأملاك المتروكة ما أمكن من أراضٍ ومبان)، وأنشأت وزارة الشؤون الدينية قسمين هما: قسم الشؤون الإسلامية والدرزية، وقسم الشؤون المسيحية ، وقد أنيط بالقسم الأول مسؤولية إدارة الأوقاف والآثار الإسلامية منذ سنة ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م. **(دمبر ١٩٩٢: ٧٢)**

والجدير بالذكر أن بن جوريون الذي يتحدث عن ما أسماه الحرب التي فرضتها الدول العربية كان قد قال أمام اجتماع للجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في يونيو (حزيران) ١٩٣٨م: (أنا أؤيد الترحيل القسري ولا أرى فيه شيئًا غير أخلاقي). **(بابه ٢٠٠٧: ١)**

ولم يقف الأمر عند الترحيل القسري فقط بل تعداه إلى القتل، وفيما بعد برر الأكاديميين الصهاينة سياسة القتل فهذا أرنون سوفير. أستاذ الجغرافيا في جامعة حيفا يقول: (إذا أردنا أن نبقى أحياء علينا أن نقتل ونقتل ونقتل طوال اليوم، وفي كل يوم وإذا لم نقتل سينتهي وجودنا.. ما يضمن السلام هو دولة صهيونية – يهودية ذات أغلبية ساحقة يهودية). **(بابه ٢٠٠٧: ٢٧٧)**

بينما ترى روث جبيسون أستاذة الحقوق بالجامعة العبرية في القدس: (لإسرائيل الحق في ضبط النمو الطبيعي الفلسطيني). **(بابه ٢٠٠٧: ٢٨١)**

وفور قيام الكيان الصهيوني تم تدمير نحو ٥٣٠ قرية عربية في فلسطين ومحوها من الوجود، وثم بدأ هدم المساجد في القرى التي دمرت أو تلك التي ظلت باقية، وفي يوليو (تموز) ٢٠٠٧م (جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ) نشرت صحيفة هآرتس تقريرًا عن هدم المساجد جاء فيه أنه بنهاية سنة ١٩٤٨م كان في القرى العربية التي دمرت نحو مئة وستون مسجدًا لم يبق منها إلا أربعون، وأن الهدف من عمليات الهدم لم يكن إلا محو التاريخ العربي الإسلامي في فلسطين، واقتطف التقرير عبارة جاءت ضمن تعليق ديفيد بن جوريون على هدم المساجد: (نريد هدم الكل "أي المساجد"نحن نريد محو التاريخ الإسلامي). **(مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية)**، وتقدر مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية عدد المساجد التي هدمت بعد قيام الكيان الصهيوني بنحو ١,٢٠٠ مسجد. **(مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية)**

ويعلق إيلان بابه على قانون القيم على أملاك الغائبين بما يلي: (معنى هذه الشعوذة القانونية أنه ما دام القرار الاستراتيجي النهائي بشأن كيفية تقسيم الأراضي لم يتخذ فإن في الإمكان اتخاذ قرارات تكتيكية مؤقتة بإعطاء جزء من الأراضي للجيش الإسرائيلي أو للمهاجرين الجدد أو للحركة الكيبوتسية). **(بابه ٢٠٠٧: ٢٤٣)**

واستولى الصندوق القومي اليهودي الذي أصبح مسئولاً عن توزيع الأراضي على مليون دونم من ٣,٥ مليون دونم صارت تحت تصرف القيم على أملاك الغائبين حتى سنة ١٩٤٩م. **(بابه ٢٠٠٧: ٢٤٣)**

تم تأسيس الكيان الصهيوني ليكون دولة لليهود فقط دون غيرهم ويوضح عزمي بشارة ذلك كما يلي: (إسرائيل صاحبة مشروع يسمى "جمع الشتات"، و"تهويد الأرض

وتهويد العمل"، و"دولة اليهود"، و"الدولة اليهودية"، وهي تعلن نفسها دولة لكافة اليهود في العالم ...أنهم حاضرون في التشريع "حق العودة" وفي الايدولوجيا وفي بنية الدولة وحقوق المواطنة حتى وهم غائبون ... أما العرب الذين بقوا في الداخل غائبون بالنسبة للدولة فيما يتعلق بتاريخ البلاد، وهم أعداء حين يتعلق الأمر بالملكية على الأرض، وهم خصوم لها حين يصرون على حقوقهم السياسية القومية. إذا الغائب حاضر، والحاضر غائب ... تحول العرب إلى مواطنين غير مرحب بهم في الكيان الذي قام على أرضهم بصرف النظر الآن عن نوع هذه المواطنة ومن أي درجة هي. كان هذا ثمن البقاء ما زال ... ولا يوجد خيار اندماجي حقيقي أمام العرب في دولة. لا هي دولة مواطنين، ولا تهدف لبناء أمة من المواطنين، ولا تعترف ببنية ثنائية القومية).**(عرب ٤٨)**

ويشخص عبد الرازق متاني الباحث في مركز الدراسات المعاصرة بأم الفحم واقع الآثار في فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني بقوله: (الآثار الإسلامية والعربية في فلسطين لم يكن حالها أفضل من حال القرى العربية التي أزيلت عن بكرة أبيها، بل إن كثيرًا من عمليات التنقيب التي كانت تبحث عن الفترات التوراتية قد أزالت الطبقات الإسلامية والعربية المتراكمة معتبرة إياها مضايقات متأخرة يجب إزالتها بهدف الوصول إلى الفترات التوراتية، بل لا أبالغ إذا قلت أن آثارًا غير أسلامية (رومانية أو بيزنطية) قد أزيلت في بعض الأحيان ولم تحظ بالاهتمام أو التوثيق العلمي اللائق، ومهما حاول النقاد والباحثون أن يصفوا عمليات التنقيب الأثري في فلسطين أو أن يصفوا الواقع الأليم والانتهاكات التي تتعرض لها الآثار الإسلامية والعربية في البلاد فلن يصفوا الحقيقة ولو بشيء بسيط، حيث يقوم الآثاريون الصهاينة بطمس كل معلم عربي وإسلامي يشير إلى عروبة وطابع هذه الأرض في محاولة لتجريدها من موروثها الثقافي والحضاري، لا بل أن الأموات في قبورهم لم يسلموا من تلك الهجمة. **(فلسطينيو ٤٨)**

رفضت المحكمة العليا في الكيان الصهيوني التماسًا بسن أنظمة للحفاظ على الأماكن الإسلامية المقدسة بإدعاء أنّ تعريف مواقع معينة على أنها إسلامية مقدسة هو أمر حساس، وجاء الرفض عبر قرار المحكمة الصادر في يوم الاثنين، ١٦مارس (آذار) ٢٠٠٩م (١٩ ربيع الأول ١٤٣٠هـ). **(مجلة عدالة الالكترونية،العدد رقم ٥٨، مارس ٢٠٠٩م)**

وجاء في قرار المحكمة أن الكيان الصهيوني يخصص ميزانية قدرها ٢ مليون شيقل لصيانة الأماكن المقدسة الإسلامية. والجدير بالذكر أن هذه الميزانية لن تقدم مباشرة لجهات إسلامية لاستثمارها في الأماكن المقدسة بل ستخصص لدائرة

أراضي إسرائيل على أن تقوم الأخيرة بهذه المهمة، بالرغم من أن دائرة أراضي إسرائيل لم تساهم على مدار أكثر من ٦٠ عامًا في منع تدنيس الأماكن المقدسة الإسلامية، بل وفي الكثير من الأحيان كانت لها مساهمة فعلية في تدنيسها. **(مجلة عدالة الالكترونية ،العدد رقم ٥٨، مارس ٢٠٠٩م)**

واتضح من تقرير العمل الذي قدمته النيابة للمحكمة أن كل ما قامت به دائرة أراضي إسرائيل هو إقامة سياج حول هذه الأماكن ونصب لافتات "خطر" و"ممنوع الاقتراب والدخول"، مما حول هذه المواقع إلى شبه ثكنات عسكرية. **(مجلة عدالة الالكترونية ،العدد رقم ٥٨، مارس ٢٠٠٩م)**

ويقول المحامي عادل بدير من مركز "عدالة": (إن قرار المحكمة لا يساعد بتاتًا في الحفاظ على هذه المواقع بل إنه يساهم في تردي أحوالها وقد يؤدي إلى انهيارها كليا. كما أن هذه الخطوة تعتبر تدنيسًا للمواقع وتمس بمشاعر المسلمين، حيث إنها تمنعهم من الوصول إليها. وأضاف المحامي بدير أنه بالرغم من اعتراف المحكمة في قرارها بالوضع المزري للأماكن المقدسة وبضرورة العمل على إصلاحها إلا أنها امتنعت من اتخاذ خطوة جريئة تجبر الدولة على سن أنظمة واضحة وصارمة للحفاظ عليها، وبهذا تكون المحكمة العليا قد ساهمت في استمرار تدنيس المقدسات الإسلامية في البلاد). **(مجلة عدالة الالكترونية ،العدد رقم ٥٨، مارس ٢٠٠٩م)**

وكان مركز "عدالة" قد قدم هذا الالتماس لإجبار وزير الأديان على سن أنظمة للحفاظ على الأماكن المقدسة الإسلامية، مشابهة للأنظمة القائمة للحفاظ على الأماكن المقدسة اليهودية في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٤م باسم مركز "عدالة"، وباسم كل من: عبد الله نمر درويش، وكامل ريان، والنائب إبراهيم صرصور، والنائب السابق عبد المالك دهامشة، وجمعية الأقصى لرعاية الأوقاف الإسلامية. **(مجلة عدالة الالكترونية،العدد رقم ٥٨، مارس ٢٠٠٩م)**

وفي يوليو ٢٠١٠م بدأت الحكومة الصهيونية تطبيق "قانون أملاك الغائبين" على مدينة القدس، وجاء التطبيق بعد التماس مقدم من أربعة فلسطينيين طالبوا بإعادة أملاكهم التي صودرت في جبل أبو غنيم، وأقيمت عليها المستوطنة الصهيونية(حار حوماه). **(فلسطينيو ٤٨)**

منذ احتلالهم للقدس في يونيو ١٩٦٧م يحاول الصهاينة البحث عن الهيكل المزعوم تحت المسجد الأقصى إلا نتائج تنقيباتهم لم تصل إلى شيء ولخصها الآثاري

الصهيوني زئيف هيرتزوج بقوله: (إن التنقيبات المكثفة في أرض إسرائيل خلال القرن العشرين قد أوصلتنا إلى نتائج محبطة. كل شيء مختلق ونحن لم نعثر على شيء يتفق والرواية التوراتية. إن قصص الآباء في سفر التكوين هي مجرد أساطير...إن المملكة الموحدة لداود وسليمان التي توصف في التوراة بأنها دولة عظيمة، كانت في أفضل الأحوال مملكة قبلية صغيرة ...إنني أدري باعتباري واحدًا من أبناء الشعب اليهودي، وتلميذًا للمدرسة التوراتية، مدى الإحباط الناجم عن الهوة بين آمالنا في إثبات تاريخية التوراة وبين الحقائق التي تتكشف على أرض الواقع. إنني أحس بثقل هذا الاعتراف على عاتقي، ولكنني ملتزم بتدقيق ونقد وتعديل تفسيراتي ونتائجي السابقة). **(يوسف ٢٠٠٨: ٧٥)**

وبالرغم من ذلك يحاول الصهاينة الإدعاء بإثبات تاريخهم المتخيل وطمس التاريخ العربي لفلسطين ليس على القدس فقط بل على كل الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧م فاجتمعت الحكومة الصهيونية في الثاني والعشرين من فبراير (شباط) ٢٠١٠م في مستوطنة كريات شمونة (المقامة على أنقاض بلدة الخالصة في الجليل) وأعلن رئيسها بنيامين نتنياهو عن ضم الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل، ومسجد بلال بن رباح في مدينة بيت لحم الذي يطلق عليه الصهاينة اسم «قبر راحيل» إلى قائمة «المواقع التراثية الإسرائيلية»، وقال نتنياهو: (إنّ وجودنا كدولة ليس مرتبطًا بالجيش فقط، أو بمناعتنا الاقتصادية، وإنما بتعزيز معرفتنا وشعورنا القومي).

وفي اجتماعها الذي عقد في أكتوبر ٢٠١٠م رفضت اللجنة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) قرار الكيان الصهيوني إعلان المسجد الإبراهيمي، ومسجد بلال بن رباح، وقالت اللجنة التنفيذية: (أن ما تفرضه إسرائيل من وقائع في هذين الموقعين في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل انتهاكا للقانون الدولي). **(صحيفة السفير ٢٠١٠/١٠/٢٩م)**

وردًا على ذلك قام مئير جباي عضو إدارة البلدية الصهيونية في القدس بتوجيه رسالة في الرابع عشر من نوفمبر ٢٠١٠م إلى رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في القدس التابعة لوزارة الداخلية الصهيونية طالب فيها أن توقف اللجنة اللوائية تعاونها مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو"، وألا تتشاور معها، ولا تعلمها بالمخططات المرتقبة في البلدة القديمة خاصة،وفي القدس بشكل عام.**(عرب٤٨)**

وعلق المحامي قيس ناصر على هذه الرسالة بقوله: (هي جزء من الحملة الإسرائيلية الأخيرة لمقاطعة اليونسكو. لأن موقف اليونسكو المهني في قضية باب المغاربة وفي قضايا أخرى لم يتلاءم مع المطامع الإسرائيلية في البلدة القديمة والقدس الشرقية، ولهذا فإن إسرائيل كانت قد بدأت منذ مدة بتجاهل اليونسكو بشكل تام، ولم تتشاور معه في مخططات مختلفة في القدس الشرقية، وبالذات بخصوص المخططات

الهيكلية في منطقة الأقصى ... أن مقاطعة اليونسكو هي أمر غير قانوني على الإطلاق لأن إسرائيل ملزمة بإشراك اليونسكو حسب مواثيق دولية مختلفة.(**عرب ٤٨**)

**-أبرز المحاولات الصهيونية لتهويد القدس خلال سنة ٢٠١٠م**

بعد احتلال القدس سنة ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م بدأت التنقيبات في: (مناطق متعددة من مدينة القدس لكنها تركزت وبشكل كبير في منطقة المسجد الأقصى المبارك، ومن الملاحظ أن جميع هذه النشاطات الأثرية من مسوحات وتنقيبات قامت بها مؤسسات إسرائيلية وغربية، وهذا مؤشر على أن التفسيرات للموجودات الأثرية كانت متحيزة للنهج التوراتي) (**كفافي ٢٠٠٥: ٣٣٦**)، ويمكن تقسيم التنقيبات الصهيونية في القدس إلى المراحل التالية:

- المرحلة الأولى: (١٣٨٧ - ١٣٨٨هـ/١٩٦٧ - ١٩٦٨م).

تمت على امتداد ٧٠ مترًا ووصل عمقها إلى ١٤ مترًا، وكانت أسفل الحائط الجنوبي للمسجد الأقصى.

- المرحلة الثانية: (١٣٨٩هـ/١٩٦٩م) .

تمت على امتداد ٨٠ مترًا، بدأت من حيث انتهت المرحلة الأولى، واتجهت شمالاً حتى وصلت إلى باب المغاربة وتم خلال هذه المرحلة تدمير أربعة عشر أثرًا إسلاميًا.

- المرحلة الثالثة: (١٣٩٠- ١٣٩٤هـ/١٩٧٠ - ١٩٧٤م).

بدأت أعمال الحفر أسفل مبنى المحكمة الشرعية وسارت تحت خمسة أبواب هي: السلسلة، والمطهرة، والقطانين، والحديد، وعلاء الدين البصيري، وامتدت التنقيبات لمسافة ١٨٠ مترًا، ويتراوح عمقها ما بين ١٠- ١٤ مترًا، وتم بناء كنيس يهودي أسفل مبنى المحكمة الشرعية. (**يوسف ٢٠٠٨: ٤٦**)

- المرحلة الرابعة:

بدأت سنة ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م ولا تزال مستمرة حتى الآن، وكانت نقطة بدايتها خلف الحائط الجنوبي للمسجد الأقصى وامتدت لمسافة ٨٠ مترًا، واخترقت في شعبان ١٣٩٤هـ/يوليو (تموز) ١٩٧٤م الحائط الجنوبي، ووصلت أسفل محراب المسجد الأقصى، وفي سنة ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م بدأ الحفر قرب منتصف الحائط الشرقي للمسجد ما بين باب السيدة مريم والزاوية الشمالية الشرقية لسور القدس، وأمام الاعتراضات الدولية على هذه التنقيبات قرر الصهاينة إجراءها بطريقة سرية إلى أن تم كشف النفق الذي افتتح في الثاني عشر من جمادى الأولى ١٤١٧هـ/٢٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٦م. (**يوسف ٢٠٠٦: ٦٣٢-٦٣٣؛ الكحلاوي ٢٠٠٧: ٢٨-٢٩**)

ويقوم التنقيب الصهيوني في القدس على أساس تدمير الطبقات الحضارية العائدة للعصور الإسلامية بهدف طمس التاريخ العربي الإسلامي للمدينة وتستخدم في الجرافات، وقد رصد خالد الناشف استخدام الآثاريين للجرافات: (لا بد من الإشارة إلى

استخدام الجرافات في المواقع الأثرية، فالجرافات تستخدم للوصول بسرعة إلى الطبقات الأقدم، كالعصر الحديدي حتى العصر الروماني). (**الناشف ٢٠١٠: ٢٠**)

وبذلك تزيل الجرافات كل الطبقات الحضارية التي تعود إلى العصور الإسلامية (الأموية، والعباسية، والفاطمية، والأيوبية، والمملوكية، والعثمانية)، فقد جاء في تقرير الموسم الأول من تنقيبات الآثاري الصهيوني نحمان أفيجاد الذي قاد التنقيبات الصهيونية في القدس ما بين سنتي ١٩٦٩ – ١٩٨٣م: (قبل التنقيب أزيل الردم العلوي بواسطة وسائل آلية وبهذا كشف عن طبقة من الألواح الحجرية).(**الناشف٢٠١٠: ٢٠**)

ويعلق خالد الناشف على هذا التدمير المتعمد بقوله: (أن أي شيء فوق ذلك هو ردم علوي يفترض أنه أزيل بدون أن يدرس ... لا نعرف متى يتخذ الآثاري الإسرائيلي قراره باستخدام الجرافة، لكن من المؤكد أن الفترات الحديثة لم تكن ذات أهمية بالنسبة له حتى يعلن عنها باعتبارها مواقع تاريخية ينبغي حمايتها على الأقل حتى تتم دراستها قبل جرفها). (**الناشف ٢٠١٠: ٢٠**)

كشفت "مؤسسة الأقصى للوقف والتراث عبر بيان صدر في السابع عشر من فبراير ٢٠١٠م عن قيام الصهاينة بتنقيبات واسعة تحت أسوار البلدة القديمة بالقدس بين بابي: العامود، والساهرة في وسط الجدار الشمالي للمسجد الأقصى، وأكدت المؤسسة أن الصهاينة يسعون من خلال هذه التنقيبات إلى زيادة الأنفاق أسفل البلدة القديمة وربطها مع الأنفاق التي الموجودة أسفل المسجد الأقصى ومحيطه، وتهدف الحفريات الجارية بين بابي العامود والساهرة إلى ربط النفق الذي يطلق عليه الصهاينة اسم (مغارة سليمان)، وهو الواقع إلى يسار باب العامود بنفق يخطط لحفره بمحاذاة الجدار الشمالي ليصل النفق إلى منطقة محطة الحافلات، وسوق الخضار القريب بمحاذاة فندق (الأسوار الذهبية)، ويستمر النفق أسفل المسجد الأدهمي، ومقبرة الساهرة ويصل إلى شارع صلاح الدين حيث سيفتتح باب آخر لهذا النفق يكون مدخلاً ومخرجًا إضافيًا لنفق (مغارة سليمان)، ويصل طول النفق المخطط حفره إلى أكثر من ٢٥٠ متر. (**محمود أبوعطا، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث**)

وقالت المؤسسة في بيانها: (إننا إذ نكشف عن هذا النفق ومخططات الاحتلال، فإننا نحذّر بشكل واضح من مخاطر وتبعات هذه الحفريات وهذه الأنفاق على مدينة القدس وعلى المسجد الأقصى المبارك، ولقد بتنا أمام حرب ضروس يشنها الاحتلال الإسرائيلي على مدينة القدس وعلى المسجد الأقصى). (**محمود أبوعطا، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث**)

حذّرت"مؤسسة الأقصى للوقف والتراث" عبر بيان أصدرته في الخامس والعشرين من فبراير ٢٠١٠م من قيام إحدى المنظمات الصهيونية بتقديم طلب لرئيس الحكومة الصهيونية بضم المسجد الأقصى ضمن قائمة التراث اليهودي، أسوة بالمسجد الإبراهيمي في الخليل، ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم.

وجاء في بيان المؤسسة: (كنا قد حذرنا منذ اللحظة الأولى من تبعات ومخاطر إعلان المؤسسة الإسرائيلية الاحتلالية عن المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل ومسجد بلال بن رباح في مدينة بيت لحم ، فقد قلنا منذ اللحظة الأولى أن الاحتلال يتحدث عن المسجد الإبراهيمي ولكن عينه وهدفه الأول هو المسجد الأقصى المبارك، ولم يكن ذلك تخمينا، بل من خلال قراءة واقعية ورصد ميداني دقيق لمجريات الأحداث في المسجد الأقصى والقدس، إذ علمت"مؤسسة الأقصى" أن من ضمن برنامج المؤسسة الإسرائيلية فيما أعلنت عنه من ضم قائمة بـ ١٥٠ موقعًا للتراث اليهودي، والإعلان عن مخطط لتطويق المسجد الأقصى بالحدائق التوراتية تحت مسمى "الحدائق العامة "). **(محمود أبوعطا، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث)**

وشهد شهر مارس ٢٠١٠م تصاعد وقوع الانهيارات الأرضية في حي سلوان نتيجة الحفريات الصهيونية ففي الأول من الشهر وقع انهيار بعرض متر وطول متران وبعمق يتراوح ما بين مترين وأربعة أمتار. **(محمود أبوعطا، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث)**

وفي الخامس والعشرين من مارس ٢٠١٠م قام كل من: أوري أرئيل، وأريه اللداد، وميخائيل بن أري، وهم أعضاء الكنيست الصهيوني من حزب الاتحاد الوطني (المفدال) بجولة استفزازية حول أبواب المسجد الأقصى، وبدأت جولتهم من باب المغاربة وتوجهوا إلى أبواب: السلسلة، والقطانين، والحديد، والمجلس ثم عادوا إلى ساحة البراق، وصرحوا بعد نهاية جولتهم: (بأن هدف جولتهم هو إثبات يهودية القدس، ولا حق لأي شخص أو حكومة بالتفريط بالمدينة وانتزاعها من أيدي اليهود). **(محمود أبوعطا، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث)**

وفي أبريل ٢٠١٠م بدأ الصهاينة في تطويق المسجد الأقصى المبارك بما يسمى (الحدائق التوراتية) وتمتد هذه الحدائق من شرق المسجد الأقصى في منحدرات وادي الجوز، ووادي قدرون على امتداد مفرق الصوانة، ووادي سلوان. **(محمود أبوعطا، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث)**

وكشفت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث في مايو ٢٠١٠م قيام الصهاينة بتنقيبات في بركة السلطان الواقعة غرب المسجد الأقصى،جاء في تقرير للمؤسسة ما يلي:(من خلال جولة ميدانية لمنطقة بركة السلطان الواقعة غرب المسجد الأقصى وبالتحديد غرب سور البلدة القديمة للقدس من الخارج،قريبا من باب الخليل وهو بركة بنيت منذ العهد المملوكي على يد السلطان برقوق،وتجدد بناؤها وتعميرها بشكل كبير في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني ضمن مشروع بناء سور القدس الكبير في عهده، وبركة السلطان تعتبر أحد مصادر المياه القديمة ضمن اهتمامات الدولة الإسلامية في العهود المتعاقبة بمد المسجد الأقصى والبلدة القديمة بالقدس بالمياه، في هذه المنطقة تنفذ المؤسسة الإسرائيلية اليوم حفريات في مناطق عدة وذلك ضمن أعمال تمهيدية لمد

خط مياه جديد في المنطقة، ويدعي القائمون على الحفريات أنه خلال عمليات الحفر تم العثور على آثار من عهد الهيكل الثاني المزعوم، وانه سيجري الاستمرار في عمليات الحفر، ومن ثم تطوير المنطقة ضمن مشروع الحدائق العامة المحيطة بالبلدة القديمة بالقدس..إن هذه الحفريات وما تبعها هي محاولة إسرائيلية لتهويد وتزييف التاريخ في الماضي والحاضر وإننا لنؤكد أن هذا الموقع هو موقع إسلامي تاريخي أثري يشهد على الحضارة الإسلامية العربية في الموقع ذاته، وكل الوقائع والآثار في الموقع تشهد على إسلامية الموقع).**(محمود أبو عطا، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث)**

وأضاف بيان المؤسسة: (إن المؤسسة الإسرائيلية ومنذ العام ١٩٤٨م سيطرت على الموقع الإسلامي التاريخي ودمّرت أجزاء منه وقامت بعمليات طمس وتدمير وتهويد لبركة السلطان وحولت أجزاء منها إلى حديقة عامة، ومساحة شاسعة أخرى إلى ميدان للعروض المسرحية والفنية الماجنة وأحيانًا لعروض الأفلام، وتحاول اليوم استكمال مشروعها التهويدي لمحيط المسجد الأقصى والبلدة القديمة بالقدس عبر حفرياتها وتزييفها للتاريخ والآثار والحضارة مما يستوجب تدخل عاجل على مستوى الحاضر الإسلامي والعربي والفلسطيني لمنع مثل هذه الجرائم الإسرائيلية بحق تاريخنا الإسلامي العربي في القدس).**(محمود أبو عطا، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث)**

وشهد شهر يونيو ٢٠١٠م توسيع دائرة التنقيبات الصهيونية في منطقة القصور الأموية الواقعة خلف الجدار الجنوبي للمسجد الأقصى المبارك، بالإضافة إلى إجراء عمليات بناء وتغيير للمعالم الأثرية التاريخية الإسلامية، ويهدف الصهاينة إلى تحويل جنوب المسجد الأقصى إلى مسار توراتي تقام فيه مجموعة من الحدائق التوراتية تطمس أسفلها كل المعالم الأثرية الإسلامية، ويطلق الصهاينة على هذا المسار اسم(مسار المطاهر)، و"المطاهر" لفظ ومسمى لموقع ديني يهودي يتم فيه التطهر قبل دخول الهيكل المزعوم، وفي الشهر نفسه بدأ الصهاينة تنفيذ خطوات تهويد باب الخليل أحد أبواب البلدة القديمة من الجهة الغربية.**(محمود أبوعطا، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث)**

أعلنت "مؤسسة الأقصى للوقف والتراث" في السادس عشر من سبتمبر ٢٠١٠م أن الأعمال التمهيدية للبدء بإقامة جسر باب المغاربة قد بدأت بعد أيام من إقرار محكمة إسرائيلية إقامة جسر كبير يربط بين ساحة البراق وبين باب المغاربة يتيح لقوات الاحتلال باقتحام المسجد الأقصى وكذلك يمهد الطريق أمام الأعداد الكبيرة من المستوطنين الصهاينة لاقتحام المسجد الأقصى، ويقيم الصهاينة مركزًا للزوار بمساحة٦٠٠ مترًا مربعًا أسفل ساحة البراق. **(محمود أبوعطا، فلسطينيو ٤٨)**

جاء في تقرير لوحدة البحث والتوثيق في مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية صدر في سبتمبر ٢٠١٠م أن قرار وزير السياحة الصهيوني بتخصيص مبلغ خمسة ملايين شيقل لما أطلق عليه مواقع سياحية إسرائيلية في البلدة القديمة، وبلدة

سلوان (مدينة داود)، وحي الشيخ جراح (مغارة الصديق شمعون) يمثل نقلة نوعية جديدة في مخططات التهويد الإسرائيلية لمدينة القدس، وتغيير طابعها العربي والإسلامي. **(خالد محمود، فلسطينيو ٤٨)**

وأشار تقرير مركز القدس إلى أن البلدية الصهيونية بالقدس بالتعاون مع وزارة السياحة وإدارة الآثار بدأت منذ نحو عام ورشة بناء ضخمة في أحياء بلدة سلوان خاصة في وادي حلوة، وعين اللوزة، وبئر أيوب، وقامت بتحويل منطقة وادي الربابة جنوب سلوان إلى متنزه كبير ومنطقة سياحية من الدرجة الأولى. **(خالد محمود، فلسطينيو ٤٨)**

في أكتوبر ٢٠١٠م حصلت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث على صور فوتوغرافية لنفق جديد يبدأ من باب المطهرة بالجدار الغربي للمسجد الأقصى وصولاً إلى وقف حمام العين في شارع باب الواد، وكنيس(أوهيل يستحاق – خيمة إسحاق) الذي شيد على أرض الوقف، كما يقوم الصهاينة خلال هذه التنقيبات بتدمير الآثار الإسلامية تعود للعهود: الأموية، والأيوبية، والمملوكية. **(محمود أبوعطا، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث)**

ونتيجة للتنقيبات الصهيونية أسفل المسجد الأقصى أن سقطت شجرة معمّرة وكبيرة في الثامن من نوفمبر ٢٠١٠م داخل المسجد، وتقع الشجرة بالقرب من مصطبة أبو بكر الصديق (مصطبة الصنوبر)، وتقع المصطبة على بعد أمتار من باب المغاربة. **(محمود أبوعطا، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث)**

قررت الحكومة الصهيونية في جلستها التي عقدت في ٢١ نوفمبر ٢٠١٠م تخصيص نحو ٣٠ مليون دولار أمريكي للتنقيبات في الأنفاق الواقعة في غرب المسجد الأقصى، وتنفيذ أعمال التهويد في حائط البراق، وأوكلت الحكومة تنفيذ هذه الأعمال للمنظمة الصهيونية المعروفة باسم (صندوق تراث المبكى) التابعة لمكتب رئيس الحكومة. **(محمود أبوعطا، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث)**

وفي السادس من ديسمبر ٢٠١٠م صرح قائد الجبهة الداخلية في منطقة القدس العقيد حين ليفني: (إن المصلى المرواني في المسجد الأقصى سينهار وسيشعل مدينة القدس بكاملها، وأضاف أن قوات دفاع مدني إسرائيلية على أهبة الاستعداد في كل مرة يشارك فيها آلاف المصلين خشية حدوث انهيار في المكان)، وقال رئيس أكاديمية الأقصى للعلوم والتراث ناجح بكيرات: (إن وراء نشر هذا الخبر هدفين: الأول: أن إسرائيل تريد الاستمرار في الحفريات التي ستؤدي إلى انهيار المصلى المرواني والمصلى القبلي وانهيارات كبيرة في المباني الموجودة قرب المسجد الأقصى، والثاني:يتمثل في تخويف المسلمين من الصلاة والمرابطة في المصلى المرواني). **(الجزيرة نت)**

اختتم الصهاينة سنة ٢٠١٠م بالاستمرار في تهويد القدس وتركز أعمال التهويد خلال الشهر الأخير من السنة على أسوار البلدة القديمة فيما بين أبواب: حطة، والساهرة، والباب الجديد فتم تركيب حجارة تحمل رموزًا يهودية مثل: مجسم الهيكل المزعوم، والنجمة السداسية. **(محمود أبوعطا، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث)**

ولم تقف دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس عاجزة أمام التنقيبات الصهيونية ومحاولات التهويد المتكررة فقد تصدت في العاشر من أكتوبر ٢٠١٠م لدائرة الآثار الصهيونية من القيام بأعمال ترميم في سبيل السلطان العثماني سليمان القانوني بباب الأسباط. **(دعاء محمد، فلسطينيو ٤٨)**

في التاسع من نوفمبر ٢٠١٠م فوجئ مسئولو دائرة الأوقاف الإسلامية بقيام عمال تابعين لإدارة الآثار الصهيونية بالعمل في موقع القصور الأموية أسفل السور الجنوبي للمسجد الأقصى المبارك فتوجه إلى الموقع رئيس مجلس الأوقاف عبد العظيم سلهب، ومسئولي الدائرة، ولجنة الأعمار، وقاموا بطردهم من الموقع إلا أن الشرطة الصهيونية حضرت وقامت بإعادة العمال بالقوة للعمل، وهددت موظفي المسجد الأقصى وقامت باستدعاء أربعة منهم للتحقيق معهم في مخفر شرطة القشلة، وطالب عبد العظيم سلهب الشرطة الصهيونية بإيقاف العمل لأنه يتم منطقة تقع ضمن صلاحيات الدائرة. **(خالد محمود، فلسطينيو ٤٨)**

**-كنيس الخراب**

شارك المئات من الصهاينة مساء الاثنين الخامس عشر من مارس ٢٠١٠م في تدشين كنيس الخراب في القدس المحتلة وسط إجراءات مشددة فرضتها قوات الاحتلال. ويقع الكنيس على بعد ثلاثمائة متر إلى الغرب من حائط البراق. **(محمود أبوعطا، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث)**

والجدير بالذكر أن الأرض التي أقيم عليها كنيس الخراب مملوكة لعائلة البشيتي، وذكرت العائلة أن مدير وقف العائلة المغفور له بإذن الله الحاج هشام عرفات البشيتي كان يسكن في العقار الذي تم تحويله إلى كنيس، وبينت عائلة البشيتي أنّه: "تمت مصادرة هذه الأوقاف سنة ١٩٦٧م على أيدي الاحتلال، وقد أعلن في وقته أنّ هذه المصادرة قد حصلت لما تتطلبه استخدامات المصلحة العامة، ولم تستخدم هذه العقارات المصادرة وفق إدعاءات حكومة الاحتلال وقتئذ للمصلحة العامة. **(محمود أبوعطا، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث)**

وفي أغسطس ٢٠١٠م رفضت المحكمة العليا في الكيان الصهيوني الدعوى المرفوعة من قبل جمعية المعهد الديني اليهودي (عيتس حاييم) التي طالبت فيها بالاعتراف بملكيتها لكنيس الخراب، وقدمت أوراقا ومستندات مزيفة زعمت أنها تثبت ملكيتها للأرض المقام عليها الكنيس منذ ١٥٠ سنة، لكن المحكمة ردت الدعوى، وقال

محمد البشيتى إن رفض دعوى المعهد الدين اليهودي يثبت صحة المستندات التي تؤكد الملكية الفلسطينية الخالصة لمبنى كنيس الخراب. **(وكالة أنباء الشرق الأوسط)**

وشهدت سنة ٢٠١٠م افتتاح كنيس آخر باسم "أوهيل اسحق" عند نهاية ملتقى شارع الواد بساحة البراق، وهو مكون من ستة طوابق ثلاثة منها أرضية والثلاثة الأخرى ترتفع فوق الأرض وتطل مباشرة على ساحات المسجد الأقصى، في حين يقدر عدد الكنس والمدارس الدينية والمعاهد التلمودية اليهودية ومقرات الجمعيات الاستيطانية المنتشرة جميعها حول المسجد الأقصى بنحو ٦٠ كنيسًا ومدرسة. **(خالد محمود، فلسطينيو ٤٨)**

ولم يكتف الصهاينة بكنيسي الخراب، وأوهيل إسحاق فقط بل كشفوا في أبريل ٢٠١٠م عن مخطط يناء كنيس جديد على تخوم المسجد الأقصى يعرف بكنيس (فخر إسرائيل)، ويبعد الكنيس الجديد عن كتيس الخراب مسافة ١٠٠ متر، وتبلغ مساحة الكنيس نحو ٣٠٠ متر، وينسجم ويتناغم بشكل تام مع كنيس الخراب. وسيبلغ ارتفاع مبناه نحو ٢٧ مترا وهو يشمل أربعة طوابق، وستة أقسام سفلية، بالإضافة إلى سطح المبنى وقبة الكنيس. **(موقع مدينة القدس)**

-المراجع

بابه، إيلان ٢٠٠٧ **التطهير العرقي في فلسطين** (ترجمة أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت).

الكحلاوي، محمد محمد ٢٠٠٧ **المسجد الأقصى ومخاطر أعمال التنقيب في ضوء تقارير خبراء الآثار** (الاتحاد العام للآثاريين العرب، القاهرة).

كفافي، زيدان عبدالكافي ٢٠٠٥ **القدس في الألف الثاني قبل الميلاد ص ص ٣٣٥ – ٣٤٣** (صنعاء الحضارة والتاريخ، المجلد الأول، المؤتمر الدولي الخامس للحضارة اليمنية، صنعاء).

الناشف، خالد ٢٠١٠م **التلاعب بالآثار الفلسطينية، القدس أنموذجًا ص ص ١٧-٢٦** (أنباء، كلية الآثار والأنثروبولوجيا، جامعة اليرموك، إربد، العدد الثلاثون).

يوسف، فرج الله أحمد ٢٠٠٦ **انتهاك المقدسات وطمس الآثار في فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني ص ص ٦١٩- ٦٣٨** (كتاب المؤتمر التاسع للاتحاد العام للآثاريين العرب، القاهرة).

يوسف، فرج الله أحمد ٢٠٠٨ **التنقيبات الصهيونية في القدس ١٩٦٧ – ٢٠٠٧م** (الرياض).

- **مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية.**

- **مؤسسة الأقصى للوقف والتراث.**

- **مؤسسة القدس الدولية.**

- **فلسطينيو ٤٨.**

- **عرب ٤٨.**

- **مجلة عدالة.**